ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

Assis.tea. Sarah Mohamed Abdel Hussein

Directorate of Education Rusafa First / Baghdad

Email:

Keywords:

Sustainable development, Iraq, rentier economy

Article info

Article history:

Received 27.July.2022

Accepted 30.Aug.2022

Published 1.Nove.2022

Challenges of sustainable development in rentier economy countries (Iraq is an example)

A B S T R A C T

Sustainable development in the rentier countries faces problems with obstacles that sustainable development in the capitalist world may not suffer, and among those obstacles is financing development. If we know that a complex process is the result of the interaction of the elements related to the movement of society, which causes quantitative and qualitative changes to the lives of people in a certain period of time, and the concept of development has expanded from just focusing on economic growth, to become part of the process of continuous and sustainable development, sustainable development is a A process that expands options for people by placing people at the center of the development process And making them its goal and subject, just as it calls for the protection of human choices for future and present generations. These choices include a long and healthy life, acquiring knowledge and having access to the resources necessary to enjoy an adequate standard of living, in addition to political freedom, enjoyment of human rights and self-respect. Sustainable development combines ability, development and use, It goes beyond traditional concepts such as human capital, satisfying basic needs, human resources...etc. As Iraq is witnessing a decline in the standards of sustainable development, and this decline in its various standards has serious repercussions on the emergence of many phenomena of unemployment, poverty, deprivation, bribery, forgery and terrorism...etc. The continuation of this decline in the indicators of sustainable development means the inability to achieve A qualitative leap in Iraqi society in the near term

© 2022 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

DOI: https://doi.org/10.31185/eduj.Vol49.Iss1.3247

تحديات التنمية المستدامة في دول الاقتصاد الريعي
(العراق نموذجا)

م.م. سارة محمد عبد الحسين
وزارة التربية / مديرية تربية الرصافة الاولى / بغداد

المستخلص :

تواجه التنمية المستدامة في الدول الريعية مشاكل معوقات قد لا تعانيها التنمية المستدامة في دول العالم الرأسمالي ومن تلك المعوقات هي تمويل التنمية فالتنمية المستدامة هي قرار وتمويل وتواجه الدول الريعية مشكلة في التمويل خاصة مع تذبذب حجم الايرادات المالية فيها بسبب الاعتماد الريعي لها ومن امثلة تلك الدول العراق اذا ما علمنا ان عملية مركبة في محصلة لتفاعل العناصر المرتبطة بحركة المجتمع، والتي تحدث تغيرات كمية ونوعية على حياة الناس في حقبة زمنية معينة، وقد توسع مفهوم التنمية من مجرد التركيز على النمو الاقتصادي، ليصبح جزءا من عملية التنمية المستمرة والمستدامة، فالتنمية المستدامة عبارة عن صيرورة تؤدي الى توسيع الخيارات امام الناس، عبر وضع البشر في صميم عملية التنمية

وجعلهم هدفها وموضوعها، مثلما تدعو الى حماية الخيارات الانسانية لأجيال المستقبل والاجيال الحاضرة وتشمل هذه الخيارات الحياة الطويلة والصحية واكتساب المعرفة والتمكن من الموارد الضرورية للتمتع بمستوى معيشي مناسب، يضاف الى ذلك الحرية السياسية والتمتع بحقوق الانسان واحترام الذات، فالتنمية المستدامة تجمع بين القدرة وتنميتها واستعمالها، وتتجاوز المفاهيم التقليدية كرأس المال البشري واشباع الحاجات الاساسية والموارد البشرية... الخ. إذ ان العراق يشهد تراجعا في مقاييس التنمية المستدامة، وهذا التراجع بمختلف مقاييسه له تداعيات خطيرة على بروز العديد من الظواهر البطالة والفقر والحرمان والرشوة والتزوير والارهاب.. الخ. وان استمرار هذا التراجع في مؤشرات التنمية المستدامة يعني عدم القدرة على احداث طفرة نوعية في المجتمع العراقي في الامد القريب .

الكلمات المفتاحية: العراق ، تنمية مستدامة ، اقتصاد ريعي

اولا– مشكلة البحث: تتلخص مشكلة الدراسة في التساؤل (حول امكانية دول الاقتصاد الريعي على تطبيق مفهوم التنمية المستدامة وعند أي حد يمكن نجاحة ؟ وهل العراق يمكن ان ينجح في تلك التجربة ؟ وهل يمكن العراق ان يحدد مسارات التنمية مع تذبذب تمويل التنمية بواسطة النفط ؟

ثانيا – الفرضية :

تتلخص فرضية البحث دراسة هيكيلة التنمية المستدامة في العراق والية تطبيقها وايجاد معوقاتها في ظل الاقتصاد الريعي , كما يمكن تحديد مسارات التنمية المستدامة الممكن تطبيقاتها من عدمها لن ليس كل المسارات يمكن نجاحها

ثالثا – أهمية الدراسة :

1- التعرف على معوقات التنمية المستدامة في الاقتصاد الريعي وهل تختلف عن بقية الدول فة
2- دراسة اثر الايرادات المتذبذبة على خطط التنمية ككل والتنمية المستدامة بصورة خاصة
3- تحديد مسارات التنمية المستدامة وواقعها المستقبلي في العراق

رابعا– منهجية البحث

لابد لكل موضوع متشابك مفاهيمه الخاصة للبحث وتقصي الحقائق لذلك اعتمد البحث المنهج التاريخي لف في تحليل الظاهرة تاريخيا ومنهج التحليل بالاعتماد على التحليل للظاهرة الرئيسية .

خامسا – الحدود المكانية والزمانية للدراسة :

تتحدد الحدود المكانية للبحث في العراق الذي يقع بين دائرتي عرض 29–37 شمالا ومن خطي طول 38– 28 شرقا اما الحدود الجغرافية للبحث تتمثل بالعراق (ينظر خريطة 1)

(خريطة ١)
الموقع الفلكي للعراق

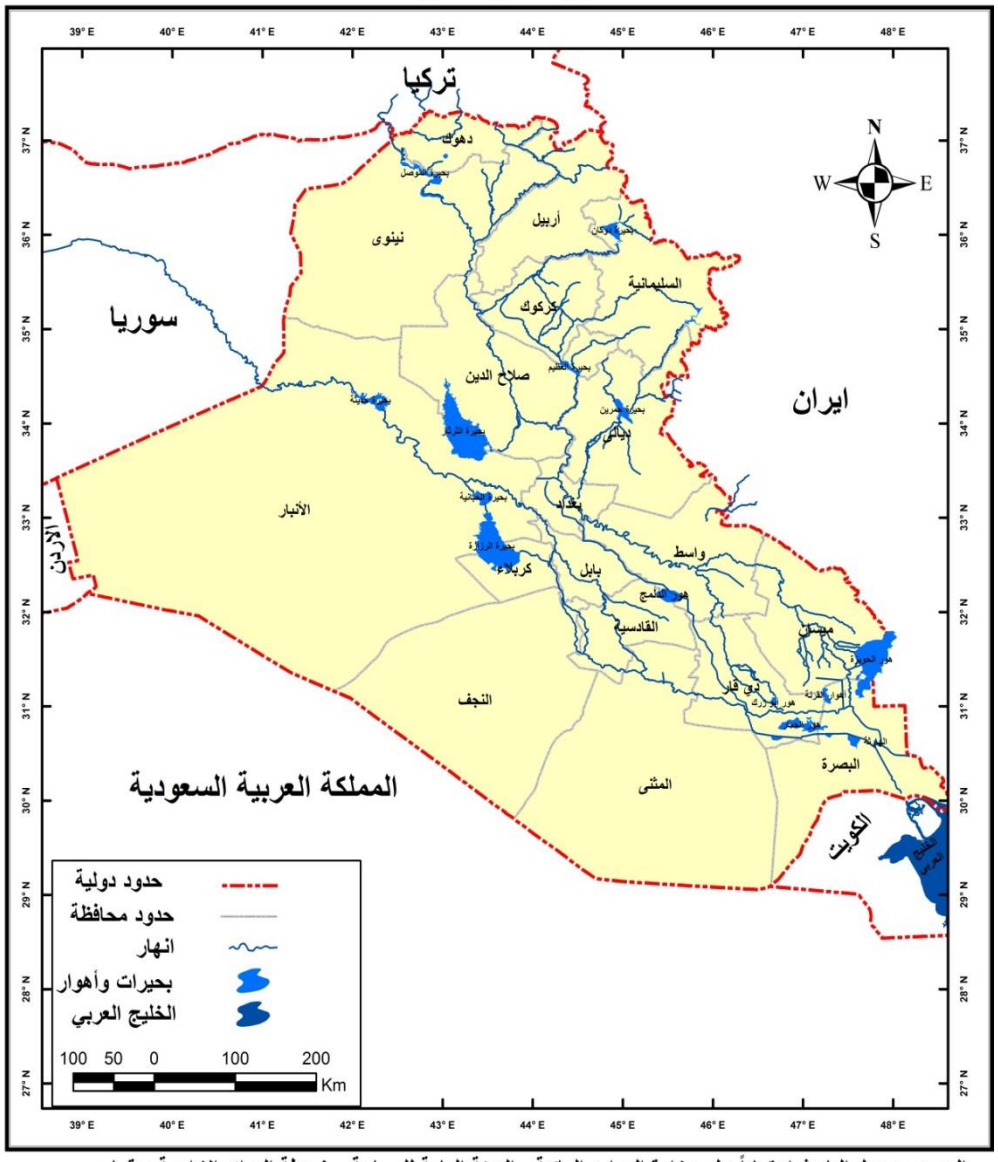

المصدر : عمل الباحث اعتماداً على وزارة الموارد المائية ، الهيئة العامة للمساحة ، خريطة العراق الإدارية بمقياس ١ : ١٠٠٠٠٠٠ ، لسنة ٢٠٠٧ .

المبحث الاول : التنمية المستدامة وتطورها واهدافها

المطلب الاول : تطور مفهوم التنمية المستدامة :-

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة وصناع القرار ويعود هذا الاهتمام إلى الضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف لكن في حقيقة الأمر كان النمو الديمغرافي والتنمية الاقتصادية من جهة واستعمال الموارد البشرية من جهة أخرى أهم الظواهر التي لازمت البشرية في تطورها عبر الزمن. [1]

وقد عرف مفهوم التنمية تغيرات عبر الزمن حيث أختلف الاقتصاديون في تحديد مفهوم التنمية، وهناك من يصنفها بأنها عملية نمو شاملة تكون مرفقة بتغيرات جوهرية في بنية اقتصاديات الدول النامية وأهمها الاهتمام بالصناعة. في حين أن البنك الدولي يضع تصور آخر للتنمية حيث يصنف العالم وفقا للدخل الوطني الإجمالي للفرد على أساس أربع معايير:- الدخل المنخفض؛- الدخل المتوسط؛- الدخل العالي؛- الدخل الأعلى. غير أن هذا المقياس مشكوك في مصداقيته فهناك عدد من الدول تنعم بالدخل الفردي المرتفع لكنها تتميز بسوء توزيعه مما يفرز الفقر والبطالة كمثال على ذلك البرازيل، حيث كان معدل النمو السنوي في الناتج الوطني الإجمالي 5.1% من سنة 1960 إلى 1981، أما الدخل الوطني ل 40% من الفئات الفقيرة من السكان فقد انخفض خلال الستينات من 10% إلى 8% بينما ارتفعت حصة 5% من الأغنياء من 29% إلى 38%.وباختصار فإن الاقتصاديون عاملو التنمية في الماضي عل أنها قضية لا تزيد عن كونها أكثر من تدريبات و ممارسات وتطبيقات في علم الاقتصاد التطبيقي منفصل على الأفكار السياسية ويستبعدون دور الأفراد في المجتمع. وبالتالي فإن النظرة التقليدية للتنمية ركزت على القضايا التنموية وأغفلت جوانب لها دور جوهري في حياة البشرية حاضرا ومستقبلا. أي أن الإمكانيات المتاحة لا يمكن تسخيرها للإجمال الحاضرة فحسب، بل يجب التفكير في كيفية استفادة أجيال المستقبل أيض [2]

مفهوم التنمية المستدامة : إذا كانت التنمية المستدامة كمفهوم يعتبر قديما فإنه مصطلح يعد حديث النشأة، حيث كان أول ظهور له في نادي روما 1986، الذي اقترح ما يسمى eco- developpement التفاعل بين الاقتصاد والإيكولوجيا في دول الشمال والجنوب. أما في 1987 فقد أعطي لها تعريف من طرف اللجنة الدولية حول التنمية والبيئة التي ترأستها الوزيرة الأولى النرويجية السابقة السيدة بروند طلاند حيث يعتبر التعريف الأكثر شيوعا أو ما يسمى بمستقبلنا للجميع أو بعنوان مستقبلنا المشترك، حيث عرفت بأنها التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتهم أو ما معناه بالإنجليزية Developpement that meets the needs of the present with out compvomising the ability of future to neet their own needs. . ثم ترسخ مفهوم التنمية المستدامة عند الجميع في 1992، في قمة "ريو" أو قمة الأرض بالبرازيل، حيث ظهرت عدة جمعيات غير حكومية مهتمة بالبيئة ذات بعد وطني، وإقليمي وعالمي خاصة في الدول المتقدمة، وقد وافقت عليه كل الدول المشاركة في الاتفاقية مما أدى إلى انبثاق ما يسمى بأجندة القرن 21، والسمة الأساسية لهذا البرنامج هو الاهتمام بالتنمية

---

1) حسين احمد دخيل، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة اهل البيت، المجلد (1)، العدد (16)، جامعة اهل البيت، 2014.ص12

2) حنان عيد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (2)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2011, ص10

المتواصلة. ثم تطورت لتشمل الحفاظ على الموارد الطبيعية التنوع البيولوجي في 2002 في قيمة جوهنز بورغ التي حضرها أكثر من 100 رئيس دولة وممثلي الحكومات والجمعيات والمؤسسات. وفي حقيقة الأمر تعددت التعريفات لهذا المفهوم لكنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، فبالإضافة إلى ما سبق فقد عرفها قاموس ويبستر على أنها تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح استنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ،كما عرفها ميردال MYRDEL بأنها: "التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الإجمالي ككل".وعرفها وليم رولكنزهاوس مدير حماية البيئة الأمريكية على أنها: تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة ،وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عملية متكاملة وليست متناقصة. وبالتالي فالتنمية المستدامة تسعى لتحسين نوعية حياة الإنسان ولكن ليس على حساب البيئة، وذلك لأن بعض المفاهيم للتنمية المستدامة تستنزف الموارد الطبيعية، بحيث هذا الاستنزاف من شأنه أن يؤدي إلى فشل عملية التنمية نفسها، ولهذا يعتبر جوهر التنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل وفي مصير الأجيال القادمة [3]

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة :-

تسعى التنمية المستدامة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي [4]

أ- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان : من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ج- احترام البيئة الطبيعية : وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

د- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد : وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

هـ- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع : تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

---

3) عبد الجبار محمود العبيدي، التنمية البشرية المستدامة بين طروحات العولمة والاستقلال، مجلة الحكمة، العدد (42)، بيت الحكمة، بغداد، اذار 2006, ص9

4) يوسف دولاب يوسف ، دور الموازنة العامة فى تحقيق التنمية المستدامة إدراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٢ ، بغداد، ٢٠١٥،ص١٠.

ز – **تحقيق نمو اقتصادي تقني :** بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

اهداف التنمية المستدامة في الدول الريعية :-

ان اهداف التنمية المستدامة سالفة الذكر هي عامة الا ان هنالك اهداف خاصة للتنمية المستدامة في الدول الريعية هي :-[5]

أ- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة : يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية شكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة.

ب- المشاركة الشعبية : يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية

المبحث الثاني: تحديات التنمية المستدامة في العراق

التحدي الاول :- القضاء على الفقر:

ينتشر الفقر وعدم المساواة على نطاق واسع في العراق، ويرتفع الفقر بشكل عام في البلد الأقل نمو، ولم يؤد جهد التصدي للفقر في العراق إلى معالجة هذه المشكلة واشكال الحرمان المتعددة، ولا الفوارق بين الريف ومناطق الحضر [6] ويمكن تحليل مؤشرات هذا الهدف من خلال الشكل الآتي :

---

5) مصطفى رفيق عبد الرزاق ، السياسة النفطية وادارة الريع في الامارات العربية المتحدة مع اشارة خاصة الى العراق رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الكوفة ٢٠١٣، ص ٣٤.

6) حسين لطيف كاظم الزبيدي وآخرون، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، بغداد، 2020. ص40

شكل (1)

مؤشرات تراجع الفقر للفترة 2016-2020

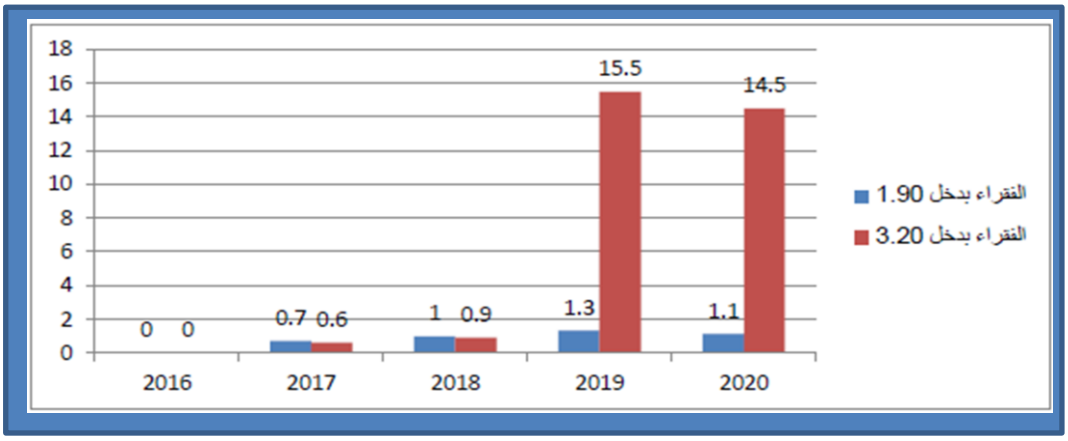

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

الامم المتحدة ,تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة ,نيويورك2019 ,

من خلال تحليل الشكل السابق يتضح ان العراق يشهد تراجع كبير في المؤشرين الأول والثاني لهدف القضاء على الفقر؛ مقارنة مع الدول الريعية العربية وفنزويلا، هذا التراجع خلال السنتين 2020 – 2019 جاء نتيجة التحديات التي واجهتها الدولة في معالجة مسألة الفقر والبطالة وغيرها من المؤشرات الاجتماعية؛ الأمر الذي زاد من تعقيد الامر على الدولة وعدم أمكانية وضع حلول تُمكن العراق من تحقيق التقدم ,مقارنة عن عام 2017 و 2018 الذي حقق فيها العراق مستويات مقبولة بدرجة كبيرة هذا الامر يعود إلى تدابير الحماية الاجتماعية بما في ذلك البرامج الواسعة النطاق لدعم الاغذية والتعليم الرسمي والرعاية الصحية التي قامت بها الحكومة، إلا إن المؤشر الثاني قد شهد انخفاض كبير عام 2019 وهذا يعود إلى التراجع في الحدود الدنيا للحماية الاجتماعية الطويلة الاجل التي تشمل جميع الفئات السكانية .ففي العراق لاتزال نسبة كبيرة من النساء خارج تغطية برامج التأمين الاجتماعي، فضلاً عن إن الع ا رق يستهلك نفقات كبيرة من الاموال الخاصة على الصحة والتعليم من الدخل المتاح للطبقة الفقيرة .وهذا الامر لا زل يواجه تحديات كبيرة مؤسسية واقتصادية واجتماعية في العراق

التحدي الثاني :القضاء التام على الجوع

يعتمد العراق بشكل كبير على واردات الاغذية، وهذا الامر يجعله عرضة للتأثر بتقلبات التجارة العالمية وبعدم تكافؤ التبادل التجاري .إذ يعاني القطاعي الزراعي والإنتاجي من مشاكل هيكلية كبيرة جعلته يتراجع بشكل كبير نسبي اً، فضلاً عن إن الزراعة تشهد ممارسات غير مستدامة، كذلك يشهد هذا القطاع مشاكل كثيرة منها المناخ والندرة المائية وغيرها من المشاكل المؤسسية .كذلك ت ا رجع القطاع الصناعي للموارد الغذائية عن إن الزراعة تشهد ممارسات غير مستدامة، كذلك يشهد هذا القطاع مشاكل كثيرة منها المناخ والندرة المائية وغيرها من المشاكل المؤسسية .كذلك تراجع القطاع الصناعي

للموارد الغذائية ولا زال يواجه تحديات كبيرة وملموسة بشكل واسع [7] ويمكن تحليل مؤشرات هذا الهدف السبعة من خلال الجدول الآتي

جدول (1)

مؤشرات القضاء على الجوع في العراق

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
شار نقص التغذية (% من السكان)	22.8	22.8	27.8	27.7	29.9
التقزم عند الاطفال دون سن الخامسة %	22.6	22.6	22.6	22.6	22.6
الهزال عند الاطفال دون سن الخامسة %	7.4	7.4	7.4	7.4	7.4
انتشار السمنة	–	23.8	30.4	30.4	30.4
محصول الحبوب (طن\هكتار)	2.2	2.2	3.1	3.1	3.1
الادارة المستدامة للنيتروجين	0.9	1	1.0	1.0	0.8
ي التغذية البشرى (الافضا 3–2 الأسوأ)	–	–	–	2.1	2.1

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :
الامم المتحدة ,تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة ,نيويورك2019 ,

من خلال لجدول السابق يتضح إن العراق ما زال يواجه تحديات كبيرة على مستوى المؤشر الاول والثاني والرابع والخامس، ولا يزال على مستوى المؤشر الثالث يواجه تحديات أقل .وقد حقق العراق انجاز وتقدم على مستوى المؤشر الخامس والسادس بعد إن كان يعاني من تحديات كبيرة استطاع ازاحتها وتحقيق التقدم .وهذه التحديات ناجمة عن المشاكل الاجتماعية والنزوح الذي تعرض له عدد كبير من سكان العراق خلال الحرب مع داعش مما فاقم صعوبة حصول الفقراء والنازحين على ما يكفي من الغذاء في الكثير من الاحيان بسبب عدم كفاية خدمات الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي .ومن المشاكل الكبيرة التي يعاني منها العراق هي الانماط الاستهلاكية غير المستدامة.

التحدي الثالث : الصحة الجيدة والرفاه :

شهد العراق خلال العقود الاخيرة تحسناً جيداً في المؤشرات الصحية الرئيسية، ولاسيما في نطاق انخفاض معدلات وفيات الامهات والاطفال في ودون سن الخامسة ,ولكن ما تزال هناك تفاوتات وتحديات كبيرة في الخدمات الصحية يشهدها العراق، وخاصةً بعد 2013 منذ الحرب مع داعش .من ثم اصبح هناك تباين كبير في التغطية الصحية الكاملة والشاملة في العراق .فضلاً عن أن النظم الصحية في العراق تركز غالباً على الخدمات العلاجية بنسبة اكبر من الرعاية الوقائية والاولية [8] .

---

7) فرحان محمد حسن الذبحاوي ، اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التعيير العراق أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة ، ٢٠١٢ ص٢٢.

8) مهدي صالح دراي، التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين وابعاد التمكين – العراق انموذجا–، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (9)، العدد (31)، 2011.

شكل (2)

مؤشرات الصحة والرفاهية

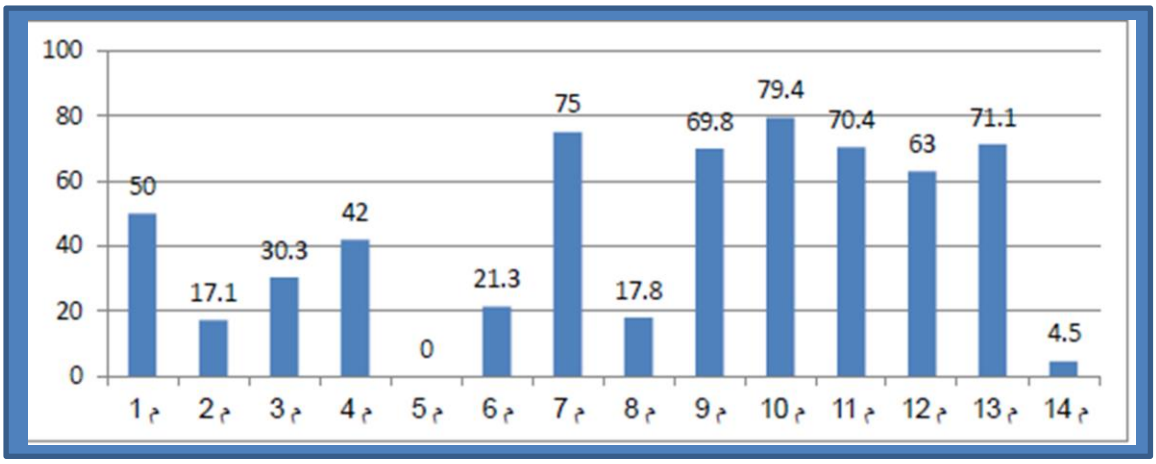

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

الامم المتحدة ,تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة ,نيويورك2019 ,

ويمكن تحليل مؤشرات هذا الهدف من خلال الشكل الآتي إذ يبين أن العراق قد حقق انجاز وتقدم على مستوى المؤشر (14 – 5 – 1) أما بقية المؤشرات فما زال العراق يواجه تحديات كبيرة وملموسة بها، ويعد هذا الامر إلى أزمات الصراع والنزوح التي قوضت الرعاية الاولية على اعتبار إن العراق بلد متضرر من الحرب مع داعش، ولا سيما خدمات الصحة الانجابية والتلقيح، وتسببت هذه الازمات والصراعات إلى تفاقم انتشار الامراض ,وتفاقم الازمة الاجتماعية ما يشهده من زيادة في معدل الالتحاق بالمدارس، ويعاني الع ا رق من اتباع اساليب التعليم المتأخرة نوعاً ما والاساليب القديمة ،وكذلك انعدام المساواة في فرص التعليم .وكذلك يشهد العراق التأخر في البنى التحتية التعليمية والفساد التعليمي التي تحد من المؤهلات التي ممكن أن يحقق العراق تقدم بها .ويمكن تحليل مؤشرات الستة لهذا الهدف من اتباع اساليب التعليم المتأخرة نوعاً ما والاساليب القديمة، وكذلك انعدام المساواة في فرص التعليم .وكذلك يشهد العراق التأخر في البنى التحتية التعليمية والفساد التعليمي التي تحد من المؤهلات التي ممكن أن يحقق العراق تقدم بها.

التحدي الخامس :المياه النظيفة والنظافة الصحية :

يواجه العراق تحديات كبيرة في ندرة المياه، بفعل التداخل الحدودي والصراعات الاقليمية التي يواجهها وتغير المناخ وغيرها من العوامل الطبيعية والهيكلية ,فضلاً عن النمو السكاني والطلب المتزايد على المورد المائي والتوسعات العمرانية . ويمكن تحليل مؤشرات هذا الهدف من خلال الشكل الاتي الذي يبين ان العراق ما زال يقع في دائرة تحديات الندرة المائية وكذلك ضعف الادارة المتكاملة للموارد وهذا الامر يزيد من مخاطر العراق للتعرض إلى أزمات مائية، ولا سيما في ظل الضغوط على المورد المائي بسبب تغير المناخ وارتفاع درجات الحرارة وتراجع معدلات الامطار؛ وهذا الامر يزيد من عمق التحديات في المستقبل .فضلاً عن الاعاقة التي يشهدها للوصول إلى خدمات الصرف الصحي [9] .

9) عدنان مناتي صالح , التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك , بغداد 2019 , ص24

التحدي السادس : طاقة نظيفة بأسعار معقولة :

احرز العراق تقدماً على مستوى الحصول على الكهرباء للسكان تصل إلى , 100 % ولكن يواجه تحديات ساعات التزويد التي تعد منخفضة جدا تصل مناطق معينة إلى2 (ساعة)باليوم الواحد في بعض المناطق ,وكذلك النمو في الاستهلاك المنزلي للطاقة بشكل كبير ولكن يواجه تحديات ملموسة .أما بالنسبة إلى انبعاثات اكسيد الكربون الناتج من احتراق الوقود يواجه العراق تحديات كبيرة في هذا المؤشر على مدة السنوات الأربعة دون وجود إدارة تعالج هذه المشكلة على الرغم من العراق يمتلك هذا المورد بشكل كبير نسبياً .اما في السنوات 2017 و 2018 نتيجة الحرب مع داعش والنزوح من المناطق الغربية فقد شهد مؤشر الحصول على الكهرباء تراجعاً بسيطاً. [10]

جدول (2)

مؤشرات الطاقة النظيفة 2019

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
الحصول على الكهرباء (% من السكان)	100	98.8	98.8	100	100
الوصول إلى مصادر الوقود النظيف لأغراض الطهي % من السكان	95	98.9	98.1	97.6	97.6
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة عن احتراق الوقود / إنتاج الكهرباء (طن متري من مكافئ ثاني أكسيد الكربون / تيراواط/ ساعة)	1.9	2.2	2.0	2.0	1.7

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

الامم المتحدة ,تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة ,نيويورك2019 ,

التحدي السابع :الحياة تحت الماء :

يواجه العراق تحديات مائية كبيرة وتلوث بحري كبير، جراء انشطة التنمية البحرية والساحلية، وكذلك يواجه العاق من الناحية البيولوجية بفعل الصيد المفرط وغير القانوني ونفوق الاسماك .ولم يشهد العراق رقابة ادارية قوية للحد من هذه الامور من ثم من الممكن إن تؤثر هذه التحديات والمشاكل على أجيال اليوم والمستقبل والازدهار المائي [11] ويمكن توضيح مؤشرات هذا الهدر

10) مجيد احمد ابراهيم , الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة , مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة 8 المجلد 4 العدد 2019,30 . ص25

11) ناظم عبدالله عبد المحمدي و عبد الله احمد نصيف المحمدي , تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2012) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني , المجلد 6 العدد13

شكل (3)

مؤشرات توفر المياه النظيفة عام 2019 .

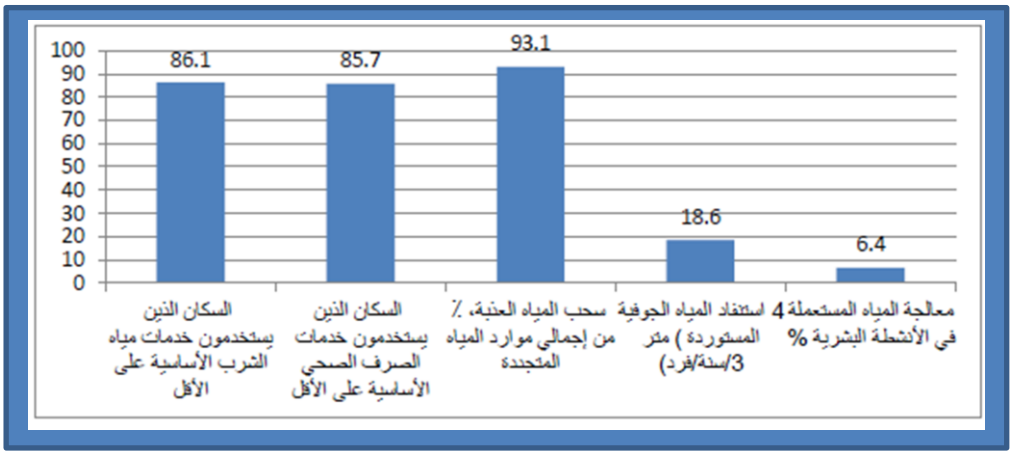

المصدر من عمل الباحثة بالاعتماد على :

الامم المتحدة ,تقرير مؤشرات ولوحات متابعة أهداف التنمية المستدامة ,نيويورك2019 ,

المبحث الثالث:

الاقتصاد الريعي و الرؤية المستقبلية لتطوير التنمية المستدامة في العراق

المطلب الاول : اثار الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة

تشير المفاهيم الاقتصادية السابقة ان الاقتصاد الريعي بأنه ((ذلك الاقتصاد الذي تعتمد فيه الدولة على مصدر واحد للدخل وهذا المصدر هو غالباً مصدراً طبيعياً ليس بحاجة إلى اليات انتاج معقدة سواء فكرية او مادية كمياه الامطار والنفط والغاز والمعادن إذ تستحوذ السلطة الحاكمة على هذا المصدر وتحتكر مشروعية امتلاكه ومشروعية توزيعه ومشروعية بيعه ولذلك يكون اقتصاد هذا البلد ضعيفا يعتمد على التبادلات التجارية وينشأ مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد وهو اقتصاد لا يعطي اهمية للقطاع الزراعي وقطاع الصناعات التحويلية ونجد ذلك واضحا في اقتصاديات البلدان العربية إذ تحصل الدولة على عائدات مالية كبيرة عن طريق البيع او الجباية تقوم باستخدامها بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع اجور ورواتب العاملين والموظفين واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات انتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر فرص العمل , اما الدولة الريعية فيعد الاقتصاديان حسين مهدي الايراني والمصري حازم الببلاوي من اكثر الاسماء التي ورد ذكرها في الدراسات المهتمة بالدولة الريعية منذ عقد السبعينات من القرن الماضي وليومنا هذا , إذ يعرف حسين مهدوي " الدولة الريعية : " بأنها تلك الدول التي تعتاش على عائدات من الخارج اما من بيع مادة خام أو من تقديم خدمات استراتيجية أو من ضرائب تفرض على تحويلات من الخارج فالدولة الريعية بهذا المعنى لا تعتمد على دخل يتم الحصول علية عن طريق الانتاج. [12]

ومما تجدر الاشارة اليه هنا هو ان اغلب الآراء اختلفت حول تحديد المصادر الريعية , ولكن هناك شيء متفق عليه مبدئياً وهو غلبة العناصر الريعية الخارجية يعدَّ محدداً في تحديد هيئة الدولة باعتبارها ريعية أم لا ؟ بالإضافة إلى ان الريعية لا تختص باقتصاد معين فهي ظاهرة عامة , ففي أي اقتصاد توجد عناصر ريعية تختلف في كثافتها من بلد إلى أخر وهنالك شكل آخر مهم للدولة الريعية هو ذلك الذي يعبر عن حالة خاصة من الاقتصاد الريعي عندما يذهب الريع الخارجي أو

12) صالح ياسر ,النظام الريعي وبناء الديموقراطية: الثنائية المستحيلة حالة الع ا رق , مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الاردن والعراق .بغداد , 2013 ص4

نسبة كبيرة منهُ إلى فئة محدودة تتمثل بالطبقة الحاكمة ومن ثم يتم توزيع هذه الثروة الريعية على الغالبية من السكان , وضمن هذا المفهوم لا يمكن عدّ الدول التي يشارك اغلبية سكانها في توليد الريع بالدولة الريعية كما هو الحال في الدول التي تعتمد على الانشطة السياحية نتيجة لظروفها الجغرافية أو المناخية وإنما يطلق عليها دول ذات اقتصاد ريعي , ومما يجب ذكره ايضاً ان صفة الريعية هي غير ملازمة للاقتصاد في كل الاوقات وانما من خلال إسهام العائدات الريعية في الناتج المحلي الاجمالي ؛ لذلك فقد تتحول الدولة من ريعية إلى شبه ريعية او بالعكس نتيجة للوضع الاقتصادي والسياسي السائد في البلد في تلك النفط وعلاقته بالريع: يعرف الريع النفطي بأنه : (الفرق بين التكلفة الكلية لاستكشاف وانتاج وخزن ونقل وتكرير وتسويق وسعر المنتجات المكررة في اسواق المستهلك النهائي , وغالبا ما يحتسب صافي الريع بعد طرح تكاليف وأرباح الشركات الوسيطة الذي تحصل عليه الدول المصدرة للنفط , معبرا عن نصيبها بالفرق بين تكلفة الانتاج وسعر النفط الخام , والدول المستوردة عن طريق ما تحصل عليه في صورة ضرائب تفرضها على المنتجات النفطية المستوردة [13] هنالك اختلاف بين الدول المنتجة والمستهلكة للنفط الخام من جهة توزيع الريع النفطي اذ كلما ازدادت حصة الدول المصدرة انخفضت حصة الدول المستوردة من ذلك الريع وبالعكس , وقد ادى الارتفاع الذي حصل لأسعار النفط في السبعينات مثلا إلى زيادة مقدار الريع الذي حصلت عليه الدول المصدرة وذلك نتيجة عدم التناسق بين تكاليف الاستخراج والتكرير والتسويق وسعر البيع للنفط . مع العلم ان السبب لم يكن زيادة الاستثمار او تحسين الكفاءة بل السبب هو الموقع الاستراتيجي لمصادر النفط وزيادة الطلب العالمي عليه, وفيما يخص الكيفية التي يتم من خلالها توزيع الريع النفطي بين الدول المصدرة والمستهلكة للنفط الخام فأن هنالك علاقة تناسبية طرديه بين اسعار النفط الخام والريع الذي تحصل علية الدول المصدرة له ، فإذا ارتفع سعر النفط الخام ارتفع تبعا له الريع الذي تحصل عليه الدول المنتجة للنفط الخام , وفي حالة انخفاض سعر النفط الخام ينخفض مقدار الريع الذي تحصل عليه تلك الدول وبالمقابل فأن العلاقة ستكون طردية اذ كلما ازداد السعر انخفض مقدار الريع الذي تحصل علية تلك الدول، [14]

ويعرف الاقتصادي صبري ازير السعدي الاقتصاد الريعي النفطي بأنه: (الاقتصاد الذي يعتمد على الريع المتولد من إنتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة) . ويتلخص هذا الاعتماد بارتفاع إسهام قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أكبر من نسبة إسهام القطاعات الاخرى , وكذلك تمويل الاستثمار العام من الايرادات النفطية وبنسبة تتجاوز % 59 من الاستثمار الكلي وأكثر من % 59 من الانفاق الحكومي الجاري وتوجد علاقة وثيقة ترابطية بين الاقتصاد الريعي والتنمية المستدامة اذ ان كلما زاد تنويع الاقتصاد زادت التنمية المستدامة في تنويع مصادر تمويلها وانخفضت الاعتمادية على النفط كما ان مشاريع التنمية المستدامة هي خطط تحتاج الى سقف زمني وتمويل مستمر بعيدا عن التذبذب في التمويل الذي يعتمد على الريع الذي يعاني اساسا من التذبذب النقدي مما يؤثر سلبا على مشاريع التنمية المستدامة ويشكل عائقا لها . [15]

---

13) عدنان الجنابي , الخلاص من الدولة الريعية , ط , 1 دراسات عراقية , بغداد بيروت اربيل 2016, ص12

14) محمد نبيل الميتمي , الاقتصاد الريعي المفهوم ,والإشكالية , الحوار المتمدن العدد2627 ,2012 ص.5

15) عبد الحسين العنبكي , اقتصاد العراق النفطي فوضى تنموية خيارات الانطلاق , مطبعة الساقي, ط ,1 العراق , 2012 , ص45

المطلب الثاني : الرؤية المستقبلية لتطوير التنمية المستدامة في العراق

ان تحقيق تنمية مستدامة منشوة يتطلب تشجيع الاستثمار في البنى التحتية وهو بنوعين [16]:

الاول: الاستثمار في راس المال المادي, ويتمثل بتوفير الماء والكهرباء والنقل وبناء السدود و الخزانات والطرق والجسور وشبكات الصرف الصحي وغيرها من الاستثمارات التي تهيئ البيئة المناسبة لقيام الاستثمار الخاص من خلال تقليل كلفته وزيادة كفاءته , مما يؤدي إلى زيادة رفاهية الافراد وزيادة الناتج من خلال تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تحقيقه.

والثاني :هو الاستثمار في أ رس المال البشري الذي يعد المرتكز الاساس لعملية التطور الاقتصادي, لأنه يركز على بناء الانسان وتطوير قد ا رته , فضلاً عن كونه يلعب دو ا رً هاما في تدعيم الانتاج ورفع نسبة النمو في الناتج المحلي الاجمالي, والتجارب السابقة كتجربتي اليابان وكوريا الجنوبية خير دليل على ذلك .ويركز الاستثمار في أ رس المال الانساني على تعميق مستوى التعليم و تدريب وتطوير القدرات وتوفير الصحة العامة و المتطلبات الانسانية الضرورية كتوفير المياه الصالحة للشرب والاهتمام ببرامج التغذية السليمة والتعليم والخطوات السليمة لتطبيق تنمية مستدامة متطورة في العراق هي :-

اولاً : الاهتمام بالتعليم:

قد اصبح العالم اليوم يدرك أن الاهتمام بقضايا التعليم والقضايا الثقافية كمحو الامية وتحديث أنظمة التعليم التغيرات الثقافية للمجتمعات يؤثر بشكل ايجابي في مجال التحويلات الاجتماعية والاقتصادية وفي هذا الخصوص نقل عن آرثر لويس اريه (بان فشل أي سياسة تنموية يرجع إلى قلة التعليم وانتشار الامية , ويرى ان التطور الذي لحق الاتحاد السوفيتي السابق يعود للاستثمارات الضخمة التي انفقت على التعليم إنَّ منهجية التعليم في العراق والطريقة التي يسير عليها النظام التعليمي في الع ا رق والتي تركز على أنتاج موظفين حكوميين اصبح لا يتماشى مع الرؤى الجديدة التي يراد لها في العراق فالنظرة الجديدة للاقتصاد العراقي والتي نص عليها الدستور الع ا رقي هي التحول نحو اقتصاد السوق وخصخصة اغلب النشاطات الاقتصادية وان هذا النظام التعليمي لا يتماشى مع متطلبات اقامة قطاع خاص متطور يقود عملية التنمية الاقتصادية, فالقطاع الخاص اليوم بحاجة إلى كوادر متطورة ليواكب التطور المعلوماتي والتقني المتسارع ,وذلك يتطلب تحديث المناهج التعليمية الحالية التي تقوم على اساس الحفظ والاستذكار وتطويرها لبناء اجيال ذات امكانيات متقدمة قادرة على البحث عن المعلومة والوصول اليها وتحليلها بالسرعة الممكنة ومتمكنة من توظيف هذه المعلومات بما يخدم مصلحة المجتمع ومصلحة اصحاب الاعمال . [17]

فعندما يتضاءل دور الموارد الطبيعية ويبرز دور المعرفة كمصدر قوة في المجتمع , تصبح التنمية البشرية المنتجة لهذه المعرفة والموظفة لها عاملاً حاسماً في تحديد المها ا رت والقد ا رت الوظيفية, وهكذا تتشابك عملية التعليم والتنمية وتصل إلى المستوى الذي يكون فيه التعليم اشبه بالرديف للتنمية, وتصبح عوائد الاستثمارات في مجال التعليم هي الاكبر من بين الاستثمارات المختلفة, إن التسارع التكنولوجي و المعلوماتي في العالم يوجب علينا التحرك بسرعة وفاعلية لنتمكن من اللحاق بركب هذا التسارع وهذه الثورة المعلوماتية, لأن من يخسر في هذا التنافس العلمي مكانته لن يتخلى عن صدارته فحسب بل ستنتزع منه ارادته ايضا [18].

---

16) عدنان الجنابي , الخلاص من الدولة الريعية , ط , 1 دراسات عراقية , بغداد بيروت اربيل 2016 , ص12

17) دراسة تحليليّة للواقع التّربوي في العراق للعام الدراسيّ 2013/2012، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الإحصاء، 2013

18) أحمد إبراهيم مهدي الزرفي، قياس أثر التّعليم في النّمو الاقتصاديّ في العراق للمدة 1985 – 2011، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 2013، ص40

لذا ترى الدراسة ان الأمر يتطلب بناء نظام تعليمي متطور يعتمد التقنية والمهنية ومصمم ليتطابق مع المعايير الدولية للصناعة والتعليم , ويسهم في تطوير قدرات الافراد العلمية او لتكنولوجية , ويمكنهم من مواجهة التحديات التي تصادفهم في حياتهم المهنية فضلاً عن توفير مخرجات من القوى العاملة متدربة ومتهيئة لتلبي حاجة السوق المحلية, فالمعرفة والمهارة كما اسلفنا هي اساس كل تطور اقتصادي واجتماعي.

ثانياً : تطوير الواقع الصحي:

الجانب الاخر الذي يجب التركيز عليه في رأس المال الانساني هو الاهتمام بالصحة , فيعد توفير الصحة ضرورة اساسية في حياة الانسان الذي يعد غاية التنمية, وأداتها لتحقيق الاساس الاجتماعي والمادي والثقافي وكذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وزيادة الانتاجية, وبناء على ذلك فإن العلاقة بين الصحة والتنمية المستدامة هي علاقة تشابك وترابط متبادلة فكلاهما يعد الانسان غاية ,وإن توفير المستوى اللازم من الصحة العامة من شأنه ان يسهم في زيادة الانتاج و الانتاجية من ناحية وكذلك تحقيق معدلات متقدمة من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد المجتمع من ناحية اخرى [19]

وفيما يخص الاهتمام بالجانب الصحي في العراق فقد شهد ت ا رجعا ملحوظا, ويمكن تأشير ذلك بوضوح من خلال استطلاع الاوضاع الصحية في البلد, والتي شهدت تراجعا مستم ا رً منذ العقد الاخير من القرن الماضي ولغاية الوقت الحاضر، الامر الذي أسهم في تراجع متوسط العمر السكاني الذي بلغ 62.6 سنة و 68.2 سنة و 68.7 سنة) للأعوام 1985و 2006 و 2011 على التوالي ، 35 وهذا المعدل اذا ما اجرينا مقارنة بسيطة بينه وبين متوسط العمر في بعض الدول النامية والعربية بالتحديد يعد منخفضاً على الرغم من ارتفاعه إلى 69.5 سنه عام 2015 إذ بلغ في الكويت والأردن لنفس العام بحوالي 74.6)سنة 74.2 , سنة) وهذا خير ما نستدل به على إن المواطن العراقي لازال يعاني من نقص كمي ونوعي حاد في الخدمات الصحية المقدمة إليه , وتعد الحروب وما ترتب عليها من ظروف العقوبات اقتصادية وتفشي الام ا رض المزمنة و الاوبئة , فضلاً عن هروب اغلب الاطباء والكفاءات الصحية إلى خارج البلد بفعل التهديدات الامنية التي عانى منها البلد بعد التغيير في) 37 .) 2003 وعلى الرغم من توجه الدولة إلى تشجيع عودة الكفاءات واستقطاب جميع الخريجين من المهن الصحية ألا ان هنالك حاجة ونقصاً في الملاك الصحي ربما يكون احد اسبابها النمو السكاني المضطرد) (, وهنالك سبب اخر مهم يمكن ان يعزى اليه تدهور الواقع الصحي هو تراجع النسب المخصصة للإنفاق على الرعاية الصحية من أجمالي الانفاق العام , إذ أنه على الرغم من ارتفاع النسبة من % 1.69 عام2004 الى % 4.87 عام 2012 ثم الى % 6.46 عام 2014 ألا أن هذه النسبة تقل كثي ا ر اذا ما قورنت بمثيلاتها في الدول المتقدمة وبعض الدول النامية ايضاً . [20]

وبناء على ما تقدم توصلت الدراسة الى ان تحقيق تنمية مستدامة منشودة والنهوض بالواقع الصحي ومنح البيئة ومواردها المزيد من العناية والاهتمام امور متداخلة مع بعضها البعض ولا يمكن العزل فيما بينها , فإذا جرى التركيز على احداها وتركت الجوانب الاخرى مهملة تداعت بشكل تدريجي , باعتبار أن ت ا رجع المستوى الصحي للإنسان يعد استن ا زفا لمورد مهم من موارد البيئة هو أ رس المال البشري ,لان اعتلال الصحة يؤدي إلى تراجع مستوى الانتاجية مما يؤدي إلى الضغط على البيئة وتشكيل الخطر عليها) لذلك يجب ايلاء هذا القطاع المزيد من الاهتمام فأن الرؤية المستقبلية لهذا القطاع تكون من خلال:-

19) جمهورية العراق، وزارة الصحة، السياسة الصحية الوطنية 2014 -2023 , ص 15

20) جمهورية العراق، وزارة الصحة، السياسة الصحية الوطنية مصدر سابق, ص 15

أ- بناء مستشفيات تخصصية تدار بواسطة الشراكة بين القطاعين العام والخاص بحيث تستقدم هذه المستشفيات الكثير من الخبرات الطبية غير المتوافرة في العراق، ولاسيما ان هذه التجربة موجودة في دول الخليج مثل المستشفى السعودي الالماني. بحيث تحقق هذه التجربة غرضين أساسيين الاول يكمن في معالجة العراقيين وذلك لانهم العمود الفقري للتنمية البشرية المستدامة وهذا ما أكدته الموازنة الاتحادية من خلال تحقيق احد اهدافها الحيوية، فضلاً عن معالجة المرضى من دول الجوار، اما الغرض الثاني فيكون من خلال توفير الكثير من العملات الاجنبية التي تستنزف في الخارج بحيث تدور هذه الاموال في العراق من خلال توسيع تلك المستشفيات او بناء ملاحق لها من الاختصاصات النادرة بحيث تسهم تلك المستشفيات في تدريب الكوادر العراقية مما يؤدي الى توسيع الخيارات امامهم في التوظيف سواء في الداخل ام في الخارج وبما يسهم في رفع دخولهم وتحسين ظروف معيشتهم.

ب- زيادة الطاقة الاستيعابية للمستشفيات الحكومية وذلك من خلال زيادة وتوسيع اعداد ردهات رقود المرضى مع زيادة عدد الاسرة والاطباء والكادر الطبي، ومعالجة مشكلة التمويل من خلال التمويل الذاتي وذلك بأنشاء مرافق خدمية خاصة داخل المستشفيات العامة لتكون الممول الاساسي لهذه المستشفيات على ان تراعى الظروف المادية والصحية التي يمر بها العراقيون

ت- ادخال القطاع الخاص المحلي والاجنبي كمستثمر في قطاع الصحة على ان يشمل ذلك البنية التحتية لهذا القطاع، وعلى وجهة التحديد استحداث الخدمات الفندقية المتخصصة وذات الجودة العالية، ويفضل العمل في بداية التجربة بكوادر اجنبية متخصصة من اجل استقطاب المرضى من دول الجوار، فضلاً عن المرضى الميسورين من العراقيين.

ث- تشجيع الاستثمار في الصناعات الطبية التي توفر بعض المستلزمات الطبية، وذلك من خلال تطوير المعامل القائمة او استحداث معامل جديدة، ولاسيما ان العراق يمتلك الخبرة في ذلك من خلال بعض معامل الادوية والحقن والمستلزمات الطبية ، وذلك من اجل الحفاظ على العملات الاجنبية واعادة تدويرها في العراق، والتي قد تسهم في فتح مصانع جديدة تتكامل مع المصانع القائمة.

ج-توعية الناس على اهمية التامين على الحياة خصوصاً التامين الصحي وذلك من اجل تخفيف الاعباء المالية عند اصابتهم ببعض الامراض او الاصابات الخطرة التي تحتاج الى مبالغ كبيرة قد لا يستطيعون تأمينها بالكامل.

ثالثاً : النهوض في البنى التحتية:

فيما يخص الاهتمام في البنى التحتية, فإن معظم البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء تعطي اهمية كبيرة للاستثمار بها , بسبب ما تلعبه من دور اساسي في النمو والتنمية , إذ يرى بعض الاقتصاديين ومنهم روزنشتاين ان تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية لا يمكن ان يتحقق ألا من خلال تقديم دفعة قوية من الاستثمارات في راس المال المادي الذي يمثل كما اسلفنا في مقدمة هذا المطلب في مشروعات النقل والموانئ والمواصلات والسدود والري والصرف) وفي هذا المرفق بالتحديد فقد عانى الع ا رق وما ا زل يعاني من جملة من المشكلات ولعل ابرزها وأكثرها الحاحاً تردي واقع الطاقة الكهربائية, اذا يعاني هذا القطاع بالذات من عجز كبير في مواكبة تزايد الطلب عليه منذ بداية العقد الاخير من القرن الماضي ولحد الان بسبب عجز المحطات عن العمل بكامل طاقتها الانتاجية , فضلاً عن عمليات التخريب التي تعرضت لها المحطات نتيجة تراجع الوضع الامني , وكذلك حجم الفساد المالي والإداري [21]

21) محمود محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشرعات البنية التحتية واثره على النمو الاقتصادي , 2010, ص14

التنمية المستدامة لقطاع المياه والصرف الصحي :

يعاني العراق من نقص حاد في هذين المجالين ولعدة اسباب أبرزها تقادم شبكات التوزيع وتكسر خطوط النقل , الامر الذي يتطلب توجيه دفعة قوية من الاستثمارات في هذين المجالين لنصب محطات جديدة وإعادة تأهيل الشبكات ومحطات التوزيع القائمة. أما فيما يتعلق بالقطاع الحيوي الاخر وهو قطاع النقل والمواصلات فهو الاخر يعاني من العديد من المشاكل التي تتطلب رصد استثمارات كبيرة من أجل النهوض بواقع هذا القطاع وتعزيز نسبة مساهمته المتدنية في الناتج المحلي الاجمالي . يحتاج هذا القطاع الى الكثير من الاهتمام والخبرات وذلك لتعامله بشكل مباشر مع المياه الملوثة والنفايات البشرية والحيوانية، والتي يمكن ان تسبب الكثير من المشكلات الصحية للمواطنين في بلد يعاني الكثير من الملوثات، ولذلك فأن تطوير هذا القطاع يحتاج الى دخول خبرات اجنبية من خلال شركات ذات خبرات طويلة، كما يتطلب الامر الكثير من الوقت والجهد من اجل القضاء على المشكلات التي يعاني منها هذا القطاع ويكون ذلك من خلال الآتي:-

أ- ربط جميع مساكن العراق التي لم تربط سابقاً بالشبكة الوطنية للصرف الصحي وذلك لتحقيق أمرين **الاو**ل التخلص من المياه الملوثة بطريقة امنة وحضارية، **والثاني** التخلص من الخزانات المنزلية التي تستخدم لتجميع تلك المياه مما يسبب ضرراً كبيراً للمياه الجوفية من خلال تلوثها بتلك المياه، وبخاصة عند ارتفاع مناسيب المياه الجوفية في بعض المناطق القريبة من الانهر او البحيرات.

ب- صيانة محطات الصرف الصحي وتحديثها من خلال ادخال التكنولوجيا الحديثة، فضلاً عن ربط شبكة الصرف الصحي المنزلية بمعامل الاسمدة المتخصصة بذلك من اجل الافادة من المخلفات البشرية لتصنيع الاسمدة الزراعية، واعتقد ان العراق يمتلك هذا النوع من المعامل في قضاء ابي الخصيب في البصرة، لكن وللأسف المعمل متوقف حالياً.

اما قطاع المياه :-

ومن واقع هذه التحديات لابد من وجود طرائق بديلة لتوفير المياه ويكمن ذلك من خلال الاتي:-

أ- انشاء بعض السدود في المناطق الوسطى والجنوبية، فضلاً عن انشاء بعض البحيرات الاصطناعية التي يتم تحويل جزء من المياه اليها تدريجياً، ويتم ربطها بالأنهر الرئيسة

ب- استخدام المياه الجوفية التي ترتفع مناسيبها في الكثير من المناطق وبخاصة المناطق المحاذية للأنهار والبحيرات او الخليج العربي، من خلال استخدام تقنيات التحلية والافادة من تجارب دول الخليج التي تعتمد بصورة كبير على المياه الجوفية او مياه الخليج والبحر الاحمر في التحلية.

ت- يمكن الافادة من المياه العادمة التي تنتج من جميع الاستخدامات وبخاصة الاستخدامات العائلية من خلال ربط شبكات الصرف الصحي للمنازل والشركات بمنظومة وطنية إذ يمكن ان يعاد تدويرها لغرض الاستخدام الزراعي من جهة، وفي توليد الطاقة الكهربائية وحقن الابار النفطية بدلاً من استخدام المياه الحلوة من جهة اخرى.

ث- العمل وبجدية على جمع قوائم اجور المياه سواء من المواطنين او دوائر التنمية المستدامة لقطاع النقل ان غياب الرؤية الاستراتيجية لبعض القائمين على تنمية وتخطيط المشروعات المستقبلية لهذا القطاع جعلت منه قطاعاً غير فعال بالرغم من إمكان تطويره بما ينسجم مع موقع العراق في المنطقة، ولاسيما ان العراق يمتلك مساحات شاسعة من الاراضي غير المستغلة وبخاصة الاراضي الصحراوية والتي تبتعد ولمسافات كبيرة عن مراكز المدن، فمن خلالها نستطيع ان نبني خطوطاً ومحطات عالمية للسكك الحديد تربط الشرق بالغرب. وفيما يأتي بعض المقترحات لتطوير قطاع النقل في العراق:

أ- يمكن ربط خط السكك الحديد العراقي بخط السكك الحديد الايراني وصولا الى الصين من خلال خط الحرير الذي يربط ايران بالصين، اما الخط المقترح فيكون من موانى الجنوب في البصرة مجاور الشريط الحدودي مع الكويت- السعودية- الاردن- سوريا- تركيا ومن ثم اوربا وقد يكون احياءً لخط بغداد- برلين،

ب- انشاء خط للنقل البري خارج مراكز المدن ومجاور لمشروع السكك الحديد المقترح انشاؤه سواء على الجانب الغربي ام على الجانب الشرقي الذي يربط العراق بتركيا وعلى طول الحدود مع ايران والذي ينطلق من موانئ البصرة ويربط من خلاله جميع المعابر الحالية ام التي يتم استحداثها مستقبلاً مع ايران وصولاً الى اخر معبر حدودي في مدينة دهوك ومن ثم تركيا ويربط ايضاً المعابر الحدودية مع سوريا ومن ثم يرتبط مع الخط الاخر

وبناء ما تقدم ترى الدراسة ان خدمات البنية التحتية ضرورية لتحقيق اهداف التنمية المستدامة في العراق بعدت ابعاد تشمل مستوى النمو الاقتصادي، ومستوى التعليم، ومستوى الخدمات الصحية ودرجة التطور، ونوعية السكن وتوزيع السلع والخدمات وبخاصة السلع الاساسية والاتصالات(الموازنة الاتحادية ،أذ لا يمكن الوصول الى معدلات نمو مقبولة الا من خلال توفر خدمات البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية حيث تعد تلك المؤشرات بمثابة منشطات للنمو الاقتصادي، فبدون بنية تحتية قوية وفعالة يكون من الصعب تحقيق النمو السريع والمستدام حيث يعد ذلك من ابرز الامور الحيوية للقضاء على الفقر تدريجياً، ومن ثم بناء دولة ذات اسس اقتصادية قوية تعتمد على مواردها الذاتية التي تجعل منها ذات وزن عالمي سواءً من الناحية الاقتصادية ام السياسية .

رابعا : دعم وتوسيع المشاريع الانتاجية للقطاع الخاص:

ان ابرز ما خرجت به التجارب السابقة للتطور الاقتصادي الذي شهدته معظم الدول النامية من درس هو تحديد العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص ,وهذا الدرس يشير إلى انه عندما يكون دور الدولة مكملاً لدور القطاع الخاص وغير متقاطع معه فأن عملية التطور الاقتصادي المنشود ستتحقق ,وذلك يتم عندما تتبع الدولة استراتيجية ودية نحو السوق ولا تتدخل الا في حالة تأشير الانحراف عن الخطط المرسومة أو حينما يفشل في الوصول إلى الاهداف المطلوبة , لقد أثبتت التجارب السابقة ان السوق يحقق نجاحات باهرة في الانشطة الانتاجية والتي تدر عليه ارباحا مباشرة ولكن بالمقابل يفشل فشلاً ذريعاً في تهيئة البنى التحتية سواء المادية أو البشرية , وهنا يأتي دور الحكومة بأن تكمل ذلك من خلال التدخل المباشر لتوفير ما لم يوفره السوق, من خلال توفير المعلومات والإحصاءات وتطوير البنى التحتية وتحسين المستوى الصحي والاهتمام بالبيئة والتعليم وتشجيع البحث العلمي وتمويله , والاهتمام بشتى المجالات التي انحسر فيها نشاط السوق لسببين, الاول قد يكون عدم تحقيق ارباح مباشرة, والثاني هو انه قد يكون نشاط القطاع الخاص يتعارض مع المصلحة العامة.

ان المهمة الاساسية التي يجب ان تأخذها على عاتقها الحكومات الحالية والمستقبلية, إضافة إلى توفير الامن الداخلي هي تحقيق الاستقرار وتوفير الضمانات الضرورية لتشجيع الاستثمار الخاص, وذلك لن يتم ألا من خلال وضع القوانين والقواعد التي تنظم عمل القطاع الخاص وتحمي حقوق الملكية وتؤكد على عدم جواز مصادرة تلك الحقوق بأي ظرف كان ,وتخلق البيئة المستقرة التي تهيئ الظروف الملائمة لعمل القطاع الخاص.

ان عملية خلق وتهيئة الظروف المناسبة والبيئة المؤاتية لعمل القطاع الخاص تصبح حاجة ماسة في حالة العراق ليس بسبب كون القطاع الخاص هو المحرك الكفء لعملية الانتاج والذي يخلق روح المنافسة والابتكار فقط, وإنما لأن القطاع الخاص فضلاً عن ذلك يعد مصدرا اساسياً للثروات الاستثمارية والتي لا يمكن الاستغناء عنها أو التوسع الاقتصادي بدونها بأي شكل من الاشكال في ضوء الظروف الحالية التي يعيشها البلد

خامسا :انشاء صندوق سيادي لحفظ حقوق الاجيال القادمة

ظهر هذا المفهوم عالمياً وتشكل الكيان المؤسسي له كرد فعل لتراكم الموجودات المالية الاجنبية لدى المؤسسات الحكومية , وأصبحت هذه الصناديق بمثابة الطريق السائد الذي تسلكه اغلب الدول ذات الاسواق الناشئة لاستثمار مواردها المالية , فضلا عن الدول المعتمدة في تطور اقتصادياتها على تصدير المواد الاولية ولا سيما النفطية منها والتي تتمتع بوجود فوائض في موازين مدفوعاتها ، وعلى هذا الاساس فقد بات ينظر لهذه الصناديق على انها صناديق استثمار متخصصة تمتلكها الحكومات لإدارة مواردها المالية من خلال استثمارها لأغراض الأجل الطويل

تمول هذه الصناديق في العادة من مصادر العملة الاجنبية أو غيرها من الاحتياطيات الدولية, وتتكون من مجموعة متنوعة من أدوات الاستثمار : كالأسهم والسندات والذهب وحقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى مركز البلد الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وأشكال اخرى من الأدوات المالية , ويجري أدارتها عادةً من قبل البنوك المركزية فضلاً عن شركات الاستثمار التي تتولى عملية إدارة صناديق متخصصة مثل صناديق التقاعد الرسمية وصناديق الثروة النفطية وغيرها

إن النفط كما يعلم الجميع بأنه مورد ناضب من الممكن ان لا يتعدى عمره عشرات السنين القادمة هذا فضلا عن التغيرات في الطلب العالمي عليه , وعلى هذا الاساس فقد يتمتع بعوائد هذا المورد جيلان أو ثلاثة فيما ستحرم منه العديد من الاجيال القادمة , في الواقع أننا اليوم نتحمل مسؤولية كبيرة ازاء الاجيال القادمة ,لذلك يجب عدم ترك التصرف بهذا المورد من مسؤولية الحكومات المتعاقبة تتصرف به لمصالحها الخاصة , خاصة بعد ان اصبحت العديد من الدول النفطية تمتلك صناديق سيادية في الوقت الحاضر, اذن لا نجافي القول اذا قلنا ان العلاقة بين التنمية المستدامة والاقتصاد الريعي علاقة عكسية اذ كلما قلة الاعتمادية على النفط في تمويل برامج التنمية المستدامة كلما اصبحت التنمية المستدامة تسير بخطى واضحة تجاه التقدم وتحقيق الاهداف المنشودة لذا لابد للدول الريعية التخلص من الريعية اولا ثم الشروع بعملية التنمية ثانيا .

الاستنتاجات

1- تعاني التنمية المستدامة في العراق من اهمال وتهميش وان التنمية المستدامة في العراق نظرية اكثر منها عملية .
2- غياب دور التخطيط والمركزي والاقليمي من قبل الحكومات المركزية والمحلية بشكل يتناسب ومتطلبات التنمية المستدامة المتسارعة .
3- يعاني العراق من معضلة اقتصادية تتمثل بتمويل التنمية المستدامة هي سوء توزيع الجهد التنموي على القطاعات المختلفة .
4- انعدام الترابط بين الخدمات التي تقدمها البنية التحتية ادى الى تلكؤ العديد من المشروعات الخدمية، فضلاً عن التهميش لبعض الخبرات والكفاءات بحيث كانت تخضع الى المحاصصة السياسية .
5- اعهدت ادارة البنية التحتية للقطاع العام المترهل، مما انعكس اثر ذلك على الخدمات المقدمة وبشكل كبير من جهة، ورمزية الرسوم التي تتقاضاها خدمات البنية التحتية ادت الى هدر كبير في الكثير من الموارد من جهة اخرى.
6- حاجة قطاعات البنية التحتية الى توفير مبالغ ضخمة، قد لا يمكن توفيرها من مصادر التمويل التقليدية التي يعتمد عليها العراق سواءً من إيراداته السيادية ام من ايرادات النفط.
7- الفساد المالي والاداري الذي تغلغل في اغلب مفاصل الدولة بصفة عامة اضافة الى ان العراق يعاني من زيادة في الثروة وسوء في توزيع الثروة .
8- غياب البرامج الجادة بصورة واقعة لتطبيق التنمية المستدامة في العراق .

المصادر :

1- الزرفي , أحمد إبراهيم مهدي ، قياس أثر التّعليم في النّمو الاقتصاديّ في العراق للمدة 1985 – 2011، رسالة ماجستير، جامعة الكوفة، 2013،

2- جمهورية العراق، وزارة الصحة، السياسة الصحية الوطنية 2014-2023

3- دخيل , حسين احمد ، التنمية البشرية المستدامة وبناء مجتمع المعرفة، مجلة جامعة اهل البيت، المجلد (1)، العدد (16)، جامعة اهل البيت، 2014.

4- الزبيدي , حسين لطيف كاظم وآخرون، الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، بغداد، 2020.

5- هاشم , حنان عيد الخضر ، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: ارث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد (2)، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، 2011,

6- دراسة تحليليّة للواقع التّربوي في العراق للعام الدراسيّ 2013/2012، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الإحصاء، 2013

7- ياسر , صالح , النظام الريعي وبناء الديموقراطية: الثنائية المستحيلة حالة العراق مؤسسة فريدريش ايبرت مكتب الاردن والعراق .بغداد , 2013

8- العبيدي , عبد الجبار محمود ، التنمية البشرية المستدامة بين طروحات العولمة والاستقلال، مجلة الحكمة، العدد (42)، بيت الحكمة، بغداد، اذار 2006,

9- العنبكي , عبد الحسين , اقتصاد الع ا رق النفطي فوضى تنموية خيارات الانطلاق , مطبعة الساقي, ط ,1 العراق , 2012 ,

10-الجنابي , عدنان , الخلاص من الدولة الريعية , ط , 1 دراسات عراقية , بغداد بيروت اربيل 2016

11-صالح , عدنان مناتي ,التنمية المستدامة في الاقتصاد النامي بين التحديات والمتطلبات , مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك , بغداد 2019 ,

12-الذبحاوي , فرحان محمد حسن ، اتجاهات السياسة المالية في الدول الريعية وضرورات التعيير العراق أنموذجاً) ، أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الإدارة والاقتصاد . جامعة الكوفة ، ٢٠١٢

13- ابراهيم , مجيد احمد ,الطاقات المتجددة ودورها في حماية البيئة لأجل التنمية المستدامة , مجلة جامعة تكريت للحقوق السنة 8المجلد 4 العدد30 ,2019 .

14- الميتمي , محمد نبيل ,الاقتصاد الريعي المفهوم ,والإشكالية , الحوار المتمدن العدد2627 ,2012

15-داغر , محمود محمد ، علي محمد علي، الانفاق العام على مشرعات البنية التحتية واثره على النمو الاقتصادي , 2010,

16- عبد الرزاق , مصطفى رفيق ، السياسة النفطية وادارة الريع في الامارات العربية المتحدة مع اشارة خاصة الى العراق رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد ، جأمعة الكوفة ٢٠١٣،

17-داري , مهدي صالح ، التنمية البشرية المستدامة: مفاهيم التكوين وابعاد التمكين – العراق انموذجا-، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة (9)، العدد (31)، 2011.

18- المحمدي , ناظم عبدالله عبد و عبد الله احمد نصيف المحمدي , تحليل احصائي لبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (2005-2012) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية , عدد خاص بالمؤتمر العلمي الثاني , المجلد 6 العدد 13

19-يوسف , 5 دولاب يوسف ، دور الموازنة العامة فى تحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية مقارنة للموازنة العامة العراقية) ، مجلة دراسات محاسبية ومالية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٢ ، بغداد، ٢٠١٥